إسماعيل الصدر

حلقة أخرى في التفسير الإصلاحي

خالد توفيق

ممّا يؤسى له أنّ المكتبة القرآنية تحفل ببذور مشروعات تفسيرية ضخمة لم تكتمل، أو أن بعضها اكتمل ثم ضاع. والعجيب أن يحصل هذا لتفاسير قريبة العهد بنا كتفسير المصلح الجزائري المشهور الشيخ عبدالحميد بن باديس (ت ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م).

كان يمكن لهذه المشاريع أن تؤلّف ـ في حال اكتمالها ـ منعطفات عميقة في حركة التفسير القرآني. هذا التقدير لقيمة هذه المحاولات غير المكتملة تمَّ بناءً على ما صدر منها فعلاً، وأُخذ بلحاظ المناهج المحكمة التي ترسمتها هذه المشاريع، مضافاً إلى ما يتحلى به أصحابها من مؤهلات عالية في ممارسة البحث القرآني.

مشاريع تفسيرية لم تكتمل

ربما كان خير ما يعضد هذه الملاحظة ويمنحها قيمة فعلية هو التذكير بأبرز تلك المحاولات ممّا تركه المتأخّرون، وجلّهم من المعاصرين.

ابن باديس

فمن المشاريع التي بدأت واعتُبرت بحكم غير المكتملة هي تفسير **الشيخ عبدالحميد بن باديس المصلح** الإسلامي الجزائري المعروف. فرغم أن **ابن باديس** أمضى أكثر من ربع قرن في تفسير القرآن إلقاءً في المسجد «**الأخضر**» على طريقة السلف، إلا أن ما

حُفظ مدوّناً من هذه الدروس لم يتجاوز المجلد الواحد الذي صدر فعلاً بعنوان «تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير»[١] في حين ضاعت البقية وذهبت أدراج الرياح.

إن المتفحّص لمادة المجلد المتبقي من تفسير ابن باديس يدرك عمق الخسارة التي أصابت الدراسات القرآنية بفقدانها لهذا التفسير الذي كان يمكن أن يكوِّن، بما يحمل من خصائص منهجية عالية، منعطفاً مهمّاً في مسار التفسير القرآني، على الأقل، في القرن الأخير.

الخوئي

من المحاولات الأخرى التي تقع في السياق نفسه هي محاولة **السيد الخوئي** (ت:١٤١٣ هـ) في **البيان**[٢]، إذ لم يصدر من هذا التفسير القيّم سوى المجلّد الأول الذي خط فيه المؤلف المعالم المنهجية لعمله بالإضافة إلى بعض المقدّمات ذات الصلة بالتفسير، وتفسير سورة الفاتحة.

بشأن «**بيان**» **السيد الخوئي** تكاد تتفق كلمة الباحثين والمحقّقين على أن اكتمال هذا المشروع كان يمكن أن ينشئ نقلة كبيرة على صعيد البحث التفسيري في المدرسة الإسلامية عامة، وفي مدرسة الشيعة الإمامية خاصة.

لماذا انصرف السيد الخوئي عن إتمام مشروعه التفسيري الذي أظهر به شغفاً كبيراً كما يشير لذلك في مقدّمته الجميلة؟ لا نملك إجابة دقيقة. بيد أنَّ السبب أُلقي عادةً على كاهل المرجعية ومستلزماتها؛ حيث لم تَعُد ثَمَّ فرصة كافية أمام «السيد» لإتمام التفسير. وقيل أيضاً: إن صدور تفسير «**الميزان**» **للسيد محمد حسين الطباطبائي** صرفه عن إتمام تفسيره، في إشارة ذات مغزى مؤدّاها أنّه اكتفى به عن مشروعه الخاص.

كما أنّ هناك من ذهب إلى إلقاء اللائمة على المناخ الحوزوي ذاته؛ هذا المناخ الذي لا يولي ـ كما يقول الشيخ مرتضى مطهري ـ احتراماً لمن ينفق عمره ويبذله لحظة لحظة في سبيل القرآن؛ لأن المقياس الشائع حوزوياً يقيم الاحترام والتقدير للأستاذ على أساس تضلّعه في الفقه والأصول وحسب! حتى انتهت المحصلة إلى وجود ألوف المتضلعين في **الكفاية** على حين لا يزيد المتخصصون في التفسير والدراسات القرآنية عدد أصابع اليد![٣]

البلاغي

قبل «**بيان**» **السيد الخوئي** كانت المكتبة القرآنية قد فقدت مشروعاً آخر لم يكتمل يعود

إلى أستاذ الخوئي الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (١٢٨٢-١٣٥٢هـ) الذي شرع في تفسيره «**آلاء الرحمن**»[٤] ولم يتمّم منه عند وفاته غير مجلدين.

في الواقع لم يتوجه العلاّمة البلاغي إلى التفسير إلا متأخّراً؛ لاسيما في السنتين الأخيرتين من حياته؛ حيث كان أسلوبه في أواخر عمره أنه أخذ يلقي التفسير دروساً على التلاميذ والكتبة المحتفين به على ما هو عليه من شدّة المرض، ولم يترك العمل به وهو على فراش الموت حتى وافته المنية.

وكبقية الجوانب العلمية التي ولجها البلاغي جاءت ممارسته التفسيرية تأسيسية هي الأخرى، بالأخص داخل الوسط الحوزوي النجفي. يكتب في رسالة بعث بها إلى محسن الأمين العاملي، عن الأفق الذي يبتغيه من وراء تفسيره: «**لقد قمت بكتابة هذا التفسير لأفتح باباً في هذا المجال، وليتمكّنوا من الإجادة فيه**»[٥].

ولأجل الانتباه إلى أهمية تفسيره يكتب الفقيه القمي المرموق الشيخ رضا أستادي الذي يتسنم الآن منصب إدارة الحوزة العلمية في قم، ضمن دراسة واسعة عن البلاغي: «**يعتبر هذا التفسير من أعظم التفاسير الشيعية، ومن ميزات هذا التفسير اشتماله على مقدّمة بحث وتحقيق، كتبها المرحوم البلاغي بخصوص إعجاز القرآن، وعدم وقوع التحريف فيه، وبحوث قيمة أضافها**»[٦].

الطالقاني

هناك محاولة أخرى لم تكتمل ترتبط باسم السيد محمود الطالقاني (ت: ١٩٧٩) الذي بدأ دروساً في التفسير في مسجد «**هدايت**» بطهران، ثم ذاع صيت هذه الدروس التي كانت تجذب إليها نخبة الشباب الحركي المتديّن في طهران أيام نظام الشاه، حتى أضحى مجرّد حضور الإنسان لهذه الدروس سبباً كافياً لكي يبادر السافاك (جهاز الأمن في عهد الشاه) إلى إلقاء القبض عليه. ثم بادر الطالقاني لتدوين تفسيره من داخل أسوار سجن «إيفين» الشهير في طهران، فكان مجموع ما صدر منه يساوي أربعة مجلدات كاملة جاءت بعنوان «**برتوى از قرآن**»[٧] أي: أشعة أو قبس من القرآن.

شريعتي

ثَمَّ محاولة أخرى لم تكتمل رغم أن لها بصماتها المؤثرة في حركة البحث التفسيري داخل إيران، وفي إطار الثقافة الإسلامية المكتوبة باللغة الفارسية تعود إلى محمد تقي

شريعتي والد الكاتب المعروف د. علي شريعتي، قد صدرت بعنوان «**تفسير نوين**»[٨] أي: التفسير الجديد.

الخميني الابن

من المحاولات الأخرى واحدة تعود إلى السيد مصطفى الخميني النجل الأكبر للإمام الخميني، فقد عُثِر في أوراق السيد مصطفى بعد وفاته الغامضة في النجف الأشرف عام ١٩٧٧، على تفسير حمل عنوان «**تفسير القرآن الكريم**»[٩]. وبعد تهذيب الأوراق وتنظيمها صدرت المحصلة في أربعة مجلدات ضخمة لم يُعِدّ فيها المؤلف أكثر من ترجمة سورة الفاتحة، وخمساً وأربعين آية فقط من سورة البقرة.

هناك محاولات ومشاريع أخرى اطلعت عليها للسيد محمد حسين بهشتي[١٠] (ت: ١٩٨٢) والشيخ مرتضى مطهري[١١] (ت: ١٩٧٩) كما للسيد هبة الدين الشهرستاني[١٢] (ت: ١٣٨٦ هـ)، ربما كان آخرها «**منّة المنّان**»[١٣] للسيد محمد الصدر الذي استشهد عام ١٩٩٩.

محاولتان متميّزتان أوّل القرن

من بين أهم الأعمال القرآنية التي لم تكتمل مشروعان أطلاّ على الساحة الإسلامية في العراق وإيران؛ بشكل متقارب زمنياً، يعودان إلى عَلَمين بارزين من أعلام الفكر والنهضة هما المرجع الشهيد السيد محمد باقر الصدر (ت: ١٩٨٠) والإمام الخميني (ت: ١٤٠٩ هـ)، حتى ليمكن القول: إن هاتين المحاولتين هما منبع خير وفير عمَّ دنيا المسلمين مطلع القرن الهجري الخامس عشر.

فمن النجف الأشرف ومن مسجد الطوسي بالذات شرع السيد الصدر قبل استشهاده ببضعة أشهر بإلقاء سلسلة من الدروس التفسيرية بدأها يوم الثلاثاء ١٧/ جمادى الأولى١٣٩٩هـ، دامت أربعة عشر درساً لتنتهي في جلسة يوم الأربعاء ٥/ رجب ١٣٩٩هـ.

افتتح الصدر دروسه التفسيرية بمقدّمات منهجية كسرت حالة الرتابة في البحث التفسيري، حين ميّز سماحته بين اتجاهين في التفسير؛ الاتجاه الترتيبي القائم أساساً على حركة مغلقة تبدأ من القرآن وتنتهي بالقرآن، والاتجاه الموضوعي التوحيدي القائم على حركة رحبة منفتحة كونها تبدأ من الواقع وتنتهي بالقرآن، فتمنح للقرآن قيمومته على

الحياة، وتخلص التفسير من الوقوع في أسر الإعادة والتكرار لكونه يبقى ـ في المنهجية الترتيبية ـ حبيس البحث في المدلولات اللغوية للنص القرآني بدلاً من التوجّه صوب وقائع الحياة الإنسانية مباشرة.

قيمة المشروع الصدري في التفسير تكمن في المنهج، وإن كانت التطبيقات التي ساقها لا تقل ألقاً عن ألق المنهج نفسه. لكن مع ذلك تبقى النقطة البارزة في هذا المشروع الذي لم يكتمل كامنة في طبيعة الفهم الذي قدّمه السيد الصدر لمعنى الاتجاه أو المنهجية الموضوعية.

فقبل الصدر وبعده شهدت المكتبة القرآنية بحوثاً حول التفسير الموضوعي، بل قدّم بعضهم تطبيقات واسعة على هذا الطريق، بيد أن المتابع المدقِّق في بنية هذه المحاولات يجد أنها لا تعدو أن تكون تطويراً لمنهج التفسير الترتيبي أكثر من أن تكون نقلة منهجية لحركة التفسير إلى أُفق جديد آخر كما هي عليه عند الشهيد الصدر.

إلى جوار هذه المحاولة انطلقت واحدة أخرى من مدينة قم حيث مستقر الحوزة العلمية في إيران؛ إذ شرع الإمام الخميني الراحل بسلسلة من دروس التفسير ابتدأها بسورة «الحمد» وبمجموعة من المقدّمات النقدية حول مفهوم التفسير ومقاصده ووظيفة المفسِّر.

وإذ نعرف ذوق الإمام الخميني المعرفي وأستاذيته اللامعة، في الفلسفة (بالأخص مدرسة الحكمة المتعالية) والعرفان، فقد كان يمكن أن نشهد ولادة طراز جديد من التفسير القرآني يلتقي فيه العرفان بالفلسفة بالواقع على يد فقيه نهضوي مجدِّد، كما ألمح الإمام الخميني إلى ذلك صريحاً في الدروس المطبوعة من تفسيره.

بيدَ أن الذي حصل هو أن غاب هذا المشروع سريعاً من الساحة حين استهلكت شؤون البلد والتحدّيات المستجدّة وقت الإمام الراحل وجهده، ولم نحصد منه سوى بضعة دروس (أظنّها خمسة) بدأها في ٢ / صفر ١٤٠٠هـ وختمها في ٢٦/ صفر ١٤٠٠هـ.

هذه إضمامة سريعة لمحاولات تفسيرية لم تكتمل، وثَمَّ غيرها أيضاً.

محاولة جديدة أخرى

قبل مدّة طالعتنا مؤسسة دار الكتاب الإسلامي برقم جديد يضاف إلى المحاولات السابقة. الطريف في المحاولة الجديدة أنها: هي الأخرى تنتسب إلى بيت الصدر، لتضاف بذلك لَبِنةَ أخرى إلى الصرح العلمي لهذا البيت المنيف، بيت الجهاد والعطاء والمنافحة عن كلمة الله، وكرامة الإنسان، وحق الشعوب.

فـفي جـهـد علمي رفـيع أطلَّ علينا المحـقِّق الشـيـخ سـامي الخـفـاجي بمجـمـوعـة من المحاضرات في التفسير تعود للمرحوم السيد إسماعيل الصدر الشقيق الأكبر للشهيد السيد محمد باقر الصدر.

ترجع قصة هذا العمل القرآني الذي صدر بعنوان «محاضرات في تفسير القرآن الكريم»[١٤]، إلى أواخر سني السيد إسماعيل الصدر (توفي في ذي الحجة ١٣٨٨هـ) كما يخبرنا بذلك المحقِّق الذي واكب بعض هذه الدروس، وراح يكتب عنها مقدّمة تحقيقيه: **«كان هذا الكتاب مجموعة محاضرات ألقاها سيدنا المصنّف (رحمه الله) في مسجد الهاشمي في مدينة الكاظمية بعد صلاتي المغرب والعشاء أواخر سني عمره الشريف، في تلك المرحلة من تاريخ أمتنا المعاصر حيث الهجمة الإلحادية على عقيدة الأمة ومقدّساتها»**[١٥].

هذا المشروع في التفسير ـ إذن ـ هو الآخر مجموعة من المحاضرات التي ساقها علم من الأعلام، كما حصل في بعض ما مر ذكره من المحاولات السابقة كتلك التي تنتسب إلى ابن باديس، والطالقاني، والصدر، والخميني، وهي من ثم عمل مدفوع ببعض المقتضيات الزمانية التي كانت تمليه بحسب الحاجات المنشودة، والظروف الاجتماعية والسياسية، والشروط الثقافية التي كانت سائدة.

بيد أن هذا الطابع الظرفي لم يُسقِط العمل في هوة البحوث المؤقتة التي تستنفد طاقتها سريعاً، بل فيه ما ينتمي إلى المعالم الثابتة في البحث القرآني، وذلك من قبيل ما يتحدّث به السيد إسماعيل الصدر من نقاط ترتبط بمنهج التفسير، والنقاش الذي ساقه حول مبحث الإغلاق والتعقيد في كتاب الله، بالإضافة إلى النكات العقائدية التي لا تُحَدّ بظرف أو موضوع، بل هي من سنخ الحاجات الثابتة للإنسان، ويمكن أيضاً أن لا نستثني سلسلة إشارات المفسِّر حول الواقع الاجتماعي التي ما زالت تحتفظ بحيوية ظاهرة، رغم مرور ما يناهز الأربعة عقود عليها.

أما الاستفادات المعنوية والسلوكية، فهي عناصر متحرِّكة حيّة تجري مع الإنسان أبداً، وتبقى في كل حال تتمتّع بنبض ساخن يصلها بحركة الإنسان المسلم وحاجته الدائمة، لأن يؤسس وعيه على هدي الكتاب ونوره. وفي كل الأحوال، فإن قيمة هذه الدروس تبقى أنها تمثِّل واحدة من الذخائر العلمية لأحد الأقطاب البارزين من بيت الصدر، وهي إلى ذلك رقم آخر يضاف إلى ما سبقه من المشاريع التفسيرية التي لم تكتمل، والتي تمثِّل خبرات ينبغي

الاطلاع عليها ودراستها بجدّ، لكي يستمرّ خط الدراسات القرآنية في نموّه وسيره التكاملي.

بودّي أن لا أختم هذه الفقرة من دون أن أشير إلى كلمات المحقّق وهو يصف حال المصنّف خلال إلقاء محاضراته: «**هذا الكتاب يعيد لي ذكرياتي بالمصنّف العظيم رضوان الله عليه، وذلك قبل ما يربو على ربع قرن، حيث حضرنا بعض محاضراته ـ هذه ـ في التفسير، التي كان ـ رحمه الله ـ يهدر في إلقائها على طلابه ومريديه، كالسيل منحدراً من صبب، يكتسح من أمامه الغُثاء والأهواء، ويملأ القلوب والأفكار والأسماع، ويهدي إلى صراط الله المستقيم، وتشعّ كلماته المخلصة بأنوار الهداية، فتشرق لها النفوس، وتستضيء أعماقها وتمتلئ بالطمأنينة والرضا**»(١٦).

لا ريب أن مشاعر المسلمين ـ بالأخص في العراق ـ تحسّ بالتعاطف الكبير مع بيت الصدر وكل ما ينتسب إلى هذا البيت ويمتّ إليه بصلة، كما سجّل ذلك بمشاعر صادقةٍ الملايين من أبناء الشعب العراقي في داخل العراق وخارجه أثناء الفاجعة التي ألّمت بالشهيد السيد محمد الصدر عندما خرَّ صريعاً مع ولديه برصاص آثم عام ١٩٩٩. بيد أني أحسب أن كلمات المحقّق آنفة الذكر لا تدخل في حساب العاطفة المجرّدة وحدها –على أهمية هذه العاطفة وجلالها–، بل هي تعكس واقعاً ملموساً يمكن أن يحسّ به المراجع للكتاب والقارئ لبحوثه، كما ستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك لاحقاً.

أين كان الكتاب؟

أين كان الكتاب قبل ذلك؟ سؤال مشروع نجد بعض عناصر إجابته في مقدّمة المحقّق الذي يذكر أن المحاضرات التفسيرية هذه لم تُجمع وتُطبع في حياة المؤلف وتحت إشرافه، وإنما طُبعت في بداية السبعينيات وبعد عدّة سنوات من مغادرة المصنف إلى الرفيق الأعلى. فكان أن ترافق ظهورها بالأغلاط المطبعية الكثيرة وموارد السهو والسقط والتصحيفات. ومنذ الطبعة الأولى تلك لم تصدر للكتاب طبعة ثانية تتلافى أخطاء الطبعة الأولى ونواقصها، إلى أن بادر الشيخ سامي الخفاجي للاضطلاع بهذه المهمة؛ حيث أخذ على عاتقه إخراج الكتاب بطبعة مصحّحة يترافق فيها تصحيح المتن مع ضبط نصوصه وتحقيقها بالإحالة إلى المصادر وتسجيل الملاحظات، وغير ذلك.

ورغم صعوبة المهمّة كون المحقّق يفتقد لأصل المحاضرات أو لنسخة منها، إلا أن العمل جاء على أكبر قدر من التكامل ليكشف عن الجهد الكبير الذي بذله رغم إخفاقه ـ كما يشير ـ في العثور على مصادر بعض النصوص التي أوردها المؤلف وإحالاته.

وبشكل عام، فقد نهض التحقيق بمهمّة: «تصحيح الكتاب، **وتقويم نصه وتقطيعه وتزيينه بعلامات الترقيم الحديثة، وتخريج نصوصه من الآيات والروايات والأقوال**» كما ينصّ المحقق في مقدمته[١٧].

حياة المؤلف

أحسب أن الوعي الإسلامي العام أخذ يحيط بقدر كاف بعائلة الصدر، ومكانتها العلمية، وعطائها الفكري ومساهماتها الثقافية. لكن رغم ذلك يبدو أن الشهيد السيد محمد باقر الصدر هو الذي استحوذ وشقيقته المرحومة بنت الهدى بمركز هذا الوعي حتى كاد يحجب عن اللوحة مكانة الأعلام الآخرين في هذه الأسرة الكريمة.

لذلك كان عملاً مهمّاً أن انطوى الكتاب على مقدّمة عن حياة السيد إسماعيل الصدر تبقى، رغم أهميتها، قصيرة بحاجة إلى استيفاء.

فممّا نقرأه في هذه المقدّمة أن السيد إسماعيل ولد في مدينة الكاظمية في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ للهجرة، وهاجر بعدها إلى النجف الأشرف مركز الحوزة العلمية سنة ١٣٦٥ بعد أن تلقى بعض الدروس في العلوم الإسلامية في مسقط رأسه، وفي النجف واصل شوطه العلمي إلى أن بلغ رتبة الاجتهاد؛ حيث كان من أساتذته في الفقه والأصول عدد من المراجع الكبار.

اشتغل حين عاد إلى مدينته الكاظمية بالتدريس وتصدّى لمهام الدعوة والتبليغ، وأخذ يقيم صلاة الجماعة في الصحن الكاظمي المطهّر قبل أن ينتقل إلى مسجد الهاشمي أحد أهم مساجد المدينة، ويتخذ منه مركزاً لممارسة نشاطه الدعوي والتبليغي.

لم تقتصر دروسه في المسجد على التفسير، بل شملت أيضاً الأخلاق والعقيدة، وإلى جوارها الدروس العلمية الحوزوية وبعضها على مستوى عال، في حين كان تأكيده واضحاً على التصدي للهجمة الفكرية الثقافية التي انتشرت في العراق تحت جناح المد الشيوعي والثقافة القومية العلمانية.

غادر هذه الدنيا ملبياً نداء الله في ذي الحجة سنة ١٣٨٨هـ؛ حيث دُفن في مدينة النجف الأشرف، وكان المحقق ممّن رثاه وأبّنه بقصيدتين منهما هذه الأبيات:

طود علم وجهاد صادق ضمّه واأسفا الترب الوضيع

أيّهذا الموت ما أنصفتنا فقد ارتاع بك اليوم الجميع

يندبُ الدينُ نصيراً مخلصاً هو لله لدى الروع مطيع

تلكمُ شخصية قد صاغها بالتقى إسلامنا الدين الرفيع

بالنسبة لآثار السيد إسماعيل يذكر المحقّق أن له تآليف عديدة في الفقه والأصول والرجال، لم يعدها أو يتوفّر على ذكر أسمائها، وإنما اكتفى بالإشارة إلى المطبوع منها، وهما اثنان، أحدهما هذه المحاضرات في التفسير، والثاني هو تعليقته ذائعة الصيت على كتاب «**التشريع الجنائي الإسلامي**» لعبد القادر عودة الذي قضى نحبه في سجون عبد الناصر في طليعة المدّ الجمهوري وبداية حقبة الأنظمة الانقلابية في العالم العربي.

فالأستاذ عودة كان قد درس التشريع الجنائي الإسلامي في كتابه وفق المذاهب الإسلامية الأربعة مقارناً بالقوانين الوضعية، فكان أن بادر السيد إسماعيل الصدر إلى تكملة البحث بتعليقته حين أضاف إليه رأي فقهاء الشيعة الإمامية.

مقدّمتان

ثَمَّ مقدّمات يفتتح بها مفسّرنا محاضراته، أبرزها يتناول الموقف من التحريف؛ حيث يذهب إلى نفي التحريف كموقف عام لعلماء الشيعة الإمامية، وبنص تعبيره: «**ومن الواضح أن عدم تحريف القرآن هو الرأي الذي اعتمد عليه المحقّقون من علماء الشيعة، وقد نسَب القولَ بعدم التحريف إلى عقيدة الشيعة، كلٌّ من شيخ الطائفة الشيخ أبي جعفر الطوسي في مقدّمة تفسيره «التبيان»، والفقيه الكبير الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء» في كشفه، والعلامة المجاهد البلاغي في تفسيره «آلاء الرحمن»**»[١٨].

في سياق مناقشته للقضية يذكر أن في أخبار الفريقين الشيعة والسنّة ما يدلّ على النقص، ثم يعالج هذه الأخبار إما بمناقشة أسنادها، أو مناقشة متونها وصرف مدلولها إلى وجوه أخرى.

ومن طريف ما نقرأه في هذه المقدّمة مناقشته للشيخ محمد أبو زهرة في طعنه بالكليني المحدِّث الشهير صاحب موسوعة «الكافي» الحديثية.

في المقدّمة الثانية ينفي مفسِّرنا أن تكون ثمّة آية واحدة في كتاب الله تتّسم بالإغلاق والتعقيد؛ فضلاً عن أن يتصّف بعض القرآن بذلك، وبنصّ تعبيره: «**في ضوء نظرة مستوعبة شاملة يمكن أن نجزم بأنّ القرآن خلو من كل إغلاق وتعقيد، فليست هناك آية واحدة معقّدة ومغلقة؛ بحيث لا يمكن فهم معناها، وكيف يكون فيه ذلك وهو أفصح كلام العرب، ومن شرط الفصاحة خلوّ الكلام من الإغلاق والتعقيد؟**»(١٩).

أما الآيات التي تُعَدّ من المتشابهات، فهي برأيه واضحة من حيث المفهوم، وإنما يكون الإجمال، أحياناً، في مصداق هذا المفهوم، الذي قد يرتفع بالتأمّل أو بمعالجات أخرى يذكرها المؤلف في بحث تفصيلي مهم يكشف عن عمق نظراته وتضلّعه العلمي.

منهج التفسير

ثمّة بحث تمهيدي يصرفه المفسِّر إلى تبيين طريقته في التفسير. وفي ضوء معالم هذا المنهج والمجلد الذي بين أيدينا الذي يُعَدّ مثالاً تطبيقياً يلتزم بتنفيذ عناصره، لا نجانب الحقيقة لو قلنا إن: هذا التفسير كان يمكن، في حال إتمامه، أن يكوِّن انعطافة مشهودة في حركة التفسير القرآني في زماننا هذا.

فمفسّرنا ينطلق، أولاً، من تحديد لمعنى التفسير الذي هو بيان معاني الآيات القرآنية، والكشف عن مقاصدها ومدلولها، ثم يتناول طرق المفسّرين في التوصّل إلى تلك المعاني(٢٠).

في البداية يناقش المفسّر اتجاهين، كلاهما، برأيه، ابتعدا عن جادة الصواب. الاتجاه الأول تمثّله الطريقة النصوصية ومدرسة التفسير بالأخبار والروايات وحسب، من دون اعتماد على: «**عرف ولا لغة، حتى في تفسير الآيات الظاهرة في معناها عرفاً، كما لم يعتمد [هذا الاتجاه] على دليل العقل، ولا على الاستحسانات الذوقية في شيء**»(٢١).

وثمّة في النقطة المعاكسة لهذا الاتجاه النصوصي اتجاه آخر انطلق من الرأي في تفسيره واعتمد على الاستحسانات العقلية والأذواق الشخصية بمعزل، أحياناً، عن العرف واللغة وما يحدّدانه من معانٍ.

من البديهي أن يكون تفسير الآية بمعناها اللغوي والعرفي، ليس من صنف التفسير بالرأي؛ لأن: «**التفسير بالرأي لابد أن يكون للرأي مدخلية في معناه، وليس في حمل الآيات على معناها العرفي واللغوي أي مدخلية للرأي**»(٢٢).

بل أطرف من ذلك ما يسجّله المصنّف من أن «الحمل» ليس من التفسير ولا يدخل فيه أصلاً، بناء على المعنى الذي قدّمه للتفسير من كونه كشفاً لمقاصد الآية ومدلولها، فالمفسّر حين يحمل الآية على معناها إنما يبيّن معنى الآيات ولا يمارس كشفاً للمقصد أو المدلول وإن كان الأخير يتوقف على بيان المعاني.

على هذا المنوال يستمرّ مفسّرنا في المناقشة، ليستخلص حرمة التفسير بالرأي حين يقوم على الذوق والاستحسان، وينصرف في الممارسة بعيداً عن المعاني اللغوية والعرفية. وكذلك يسجِّل ـ برأيه ـ خطأ الطريقة النصوصية الصرفة التي ترفض أن تعتمد حتى على العرف أو اللغة، فضلاً عن دليل العقل وغيره.

إزاء ذلك، يذهب مفسّرنا لتقرير أن أفضل طريقة في التفسير هي تفسير القرآن بالقرآن. المهم في الأمر أننا لا نستخلص هذا المنهج من روح الممارسة التفسيرية لدى مؤلفنا، بل بالعكس؛ حيث إنّنا نجد أن المؤلف (رحمه الله) ينطلق عن وعي وانتباه مسبق في ممارسة عناصر هذا المنهج.

يقول على سبيل المثال مدلّلاً على هذا المنهج: «**إن من واجب المفسّر أن يفهم معنى الآيات المباركة بالطرق التي ذكرناها، وعمدتها تفسير القرآن بالقرآن الذي سيكون هو محطَّ نظري في هذا التفسير**».

ثم يضيف معللاً هذا الاختيار: «**القرآن الذي فيه تبيان كل شيء كيف لا يكون فيه تبيان لنفسه؟! ولقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصفه: «ينطق بعضه ببعض»**»[٢٣].

اتجاهات مرفوضة

أهم ما يترتّب على منهجية تفسير القرآن بالقرآن، أن يختار المفسِّر طريقاً يتلمس فيه المسير بهدي القرآن ونوره وإرشاده، بعيداً عن النزعة التي يُخضِع فيها بعض المفسّرين ظواهر الآيات إلى آرائهم ويصرفونها إلى ما عليه معتقداتهم. وبتعبير السيد إسماعيل الصدر: «**من المهم للمفسّر أن يهتدي بنور القرآن، فيطبق عقيدته عليه، ولا يجوز له أن يُخضع ظواهر الآيات المباركة لما يعتقده**»[٢٤].

كأثر من آثار الالتزام بعناصر هذا المنهج، يرفض المؤلف اتجاهات تفسيرية قديمة وحديثة، تمثّلت سابقاً بنزعات بعض المتكلمين والفلاسفة والمفسّرين، وحاضراً بنزعات المقلِّدين للغرب ممّن يحمّل عقائده ومنطلقاته الفكرية الخاصة على كتاب الله. ففي ضوء

هذه النزعات التفسيرية الشاذة، يتحوّل كتاب الله إلى صحيفة تحمل الرأي ونقيضه، والاتجاه الفكري وما يعارضه!

عن المتكلّمين يقول: «**أخذ بعض المتكلّمين يستشهد بالقرآن على رأيه وإن كان مخالفاً لظاهر القرآن**».

وعن الفلاسفة: «**كما أن بعض الفلاسفة الذين أُعجبوا بالفلسفة اليونانية أخضعوا ظواهر القرآن لما ذكره فلاسفة اليونان، كأنّ أقوالهم غير قابلة للنقض، وكأنها أولى بالاتباع من ظواهر القرآن الكريم**».

وعن النزعات التغريبية الحديثة التي شاعت في بلاد المسلمين: «**وكذلك أيضاً، بعض العاشقين للغرب والمقلّدين له في كل شؤونهم، فإنّهم يحاولون تطبيق القرآن على مقتضيات إيمانهم بالغرب، بدلاً عن اعتباره مقياساً لتمييز الحق من الباطل**»[٢٥].

هذه النزعات تمثّل تطبيقاً لا تفسيراً، وبقدر ما يكون التفسير مطلوباً، فإن مثل هذا التطبيق مرفوض. من النزعات الأخرى التي يواجهها مفسّرنا هي بعض الاتجاهات الصوفية في التفسير التي اهتمت بالتأويل وتركت التنزيل، وركنت إلى الباطن وتركت الظاهر، حتى وإن كان ذلك يتعارض مع تعاليم الشرع التي أمرت «**باتباع الظواهر، ما لم يرد نص على أن للآية باطناً وتأويلاً، وإن المراد بها هو المعنى الباطن المؤوّل، فنعمل حينئذ بالباطن والتأويل**»[٢٦].

مواجهة المؤلّف لبعض النزعات الكلامية والفلسفية والعلمية الحديثة في التفسير لا يعني موقفاً معارضاً أو مضاداً للكلام والفلسفة والعلم الغربي، تماماً كما أن مواجهته لبعض الاتجاهات الصوفية التي تقدم التأويل والباطن لا يعني رفضه للتأويل والباطن، بل ثمّة إشارة يقول فيها نصاً: «**ونظرة عميقة مستوعبة في الكلام والفلسفة والعلم تكشف عن عدم التعارض بين الكتاب الكريم وكل الحقائق الصحيحة الثابتة في هذه الحقول**»[٢٧].

قاعدة الجري

هذه القاعدة التي يأخذها مفسرنا في عناصر منهجه التفسيري تحلّ الكثير من المعضلات، إذ يتوقف البعض على تجميد آيات القرآن في موارد جزئية تختص بها دون أن يستفيد منها المعنى العام، وهذه المشكلة تقود في نهاية الأمر إلى محدودية كتاب الله في إطار وقائع زمانية بعينها لا يتجاوزها.

حلاً لهذه المشكلة جاءت الأحاديث الشريفة بقاعدة الجري التي تنصّ على أن الآية حيّة متحرّكة تجري مجرى الشمس والقمر ولا تختص بزمان، أو بملّة وقوم.

واسم القاعدة مستنبط من الأحاديث الشريفة من قبيل حديث حفيد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) الإمام محمد الباقر في قوله (عليه السلام): «**والآية حية لا تموت، فلو كانت الآية إذا نزلت في الأقوام وماتوا ماتت الآية، لمات القرآن، ولكن هي جارية في الباقين، كما جرت في الماضين**»[٢٨]. وكذلك الحديث الشريف الذي يورده المؤلف: «**إن القرآن حي لم يمت، وإنه يجري كما يجري الليل والنهار، وكما تجري الشمس والقمر، ويجري على آخرنا كما يجري على أوّلنا**»[٢٩].

يستفيد مؤلفنا من هذه القاعدة ويضمّها إلى عناصر منهجه من دون أن يكون المعنى العام للآيات المستنبط بمفاد قاعدة الجري، لاغياً لموارد التخصّص. وإنما تكون الأخيرة في العادة، بعض مصاديق المفهوم القرآني.

المواكبة ومدخلية عنصر الزمان

بتأثير الاحتكاك مع ثقافة الغرب لا يكاد باحث إسلامي، مفسّراً كان أو غيره، إلاّ أن يقف ليقدّم الإجابة على بعض الأسئلة التي تثيرها تحدّيات الثقافة الأخرى، أو تلك الشكوك التي نفذت إلى ذهنية المسلمين بالتأثير السلبي لتلك الثقافات.

من ذلك مسألة المواكبة وكيف يكون القرآن معاصراً لقضايا الحياة في كل وقت. ثمّة في هذا السياق إشارتان واضحتان في منهج المفسر، والإشارتان هما:

أوّلاً: إشارة ترتبط بحركية عملية التفسير من خلال التعامل بنظرة منفتحة مع مفهوم الإعجاز ووظيفة المفسِّر في آن واحد. فالقرآن معجز باستمرار، ومن ثم، فإن من مهام المفسر أن يشير إلى العناصر المتجدّدة في هذا الإعجاز، لو تحلى بنظرة واعية منفتحة على العصر. ولكن لماذا يدخل وعي العصر في المؤهلات التي يترسّمها مفسّرنا للمفسر؟ الجواب: لأن «**العصر الحديث يستطيع أن يستكشف عناصر جديدة من إعجاز القرآن**» كما يفصّل مفسّرنا ذلك[٣٠].

والأهم من هذه الرؤية هو أن التفسير لا يُسَتْنَفدُ في عصر، ولا معنى للتسليم بمفاد المقولة المشهورة: إن الماضين لم يتركوا شيئاً للتالين. وعدم استنفاد التفسير لا يعني عدم استنفاد المدلولات اللغوية، فهذه الأخيرة طاقتها محدودة وهي قابلة للاستنفاد، إن لم تكن

قد استنفدت في مساحة واسعة من البحوث التفسيرية لآيات القرآن، ما أدى إلى أن تصاب حركة التفسير بالتكرار الباعث على الملل، حتى تجد وكأن المفسر التالي ليس لديه ما يضيفه إلى نتاج من سبقه. والسؤال: هل تنعكس حصيلة هذه المسألة على القرآن نفسه؛ أي هل استنفدت معاني القرآن ومدلولاته وهو النور الذي لا تطفأ مصابيحه، والسراج الذي لا يخبو توقده، والبحر الذي لا يدرك قعره، والشعاع الذي لا يظلم ضوؤه كما في الحديث الشريف؟

في الواقع ليس ثمّة ما يدعو لنقل آثار المشكلة إلى القرآن نفسه، وإنما هي تبقى تخبر عن عجز مناهج المفسّرين وضعفهم عن النهوض بمبادرة تشكل نقلة منهجية في البحث القرآني. مثل هذه النقلة المنهجية تكون بالخروج عن دائرة الاتجاه التفسيري التجزيئي الذي يتسم بالانغلاق، كونه كما يوضح الشهيد السيد محمد باقر الصدر ـ شقيق مؤلفنا ـ يبتدئ بالقرآن وينتهي بالقرآن مهمِلاً الواقع، الذي يستطيع أن يغني حركة التفسير ويجعلها ثرية على الدوام.

المدهش حقّاً، أن يسجِّل البحث القرآني نقلة إبداعية على يد الشقيقين من آل الصدر، فبذرة المنهج الذي تحدث عنه الشهيد الصدر في أخريات أيامه، والذي دعا فيه إلى تدشين الاتجاه الموضوعي القائم على معنى الانطلاق من الخارج؛ من وقائع الحياة وما يموج فيها من قضايا وتيارات فكرية، ومشكلات عملية، وعرض ذلك على القرآن؛ هذه البذرة نجد أن السيد إسماعيل الصدر يدعو إليها بنفسها، وذلك بإدخاله العصر كعنصر إيجابي في التفسير ينبغي على المفسِّر أن ينتبه إليه ويعيه جيداً لخطير دوره في إمداد البحث التفسيري بدماء متجدِّدة تكشف عن معانٍ جديدة في القرآن الكريم.

يقول معبّراً عن هذه الحقيقة «**القرآن نور لا تُطفأ مصابيحه؛ لأنه لم تُستوفَ جميع معانيه، ولا تُستوفى في عصر واحد، بل يُكشف في كل عصر عن معانٍ جديدة، لم تُعرف من قبل، كما يُكشف في العصر الحاضر عن أسرار من دنيا الكون والطبيعة لم تكن لتُفهم حق الفهم قبل أن يحلّها العلم**»(٣١).

ثانياً: الإشارة الثانية الواردة في مقدّمات التفسير حول مواكبة القرآن للعصر، تتمثّل في حديث مؤلِّفنا عن المعجزة التي يتحلّى بها التشريع الإسلامي، فرغم ثبات أصول هذا التشريع، إلاّ أنه يملك أهلية التنفيذ في كل وقت، والأهم من ذلك أنه يتحلى بقدرة استيعاب المستجدّات، ولكن كيف؟ يجيب مؤلفنا بأن النظام التشريعي هو وليد حاجات البشر،

وحاجات البشر وإن كانت تختلف باختلاف العصور، إلاّ أن فيها ما يتّسم بالثبات والدوام، وهذا الجزء الثابت يقابله الأحكام التشريعية الثابتة التي يطلق عليها اسم الشريعة.

أما الحاجات المستجدة في الحياة الإنسانية، فلم يهملها التشريع الإسلامي؛ وإنما أناط استيعابها بحقلين هما:

أ- الحقل الاجتهادي: إذ توفر عملية الاجتهاد الفقهي في الإسلام حقلاً حيوياً لاستنباط الأحكام التي تُشبع الحاجات المستجدة في الحياة الإنسانية(٣٢).

ب- الحقل الحكومتي: وهو المجال الثاني الذي يمتص المتغيّرات التي تدخل ضمن نطاق صلاحيات ولي الأمر، الحاكم الشرعي للدولة الإسلامية، الذي مُنح بنص تعبير المؤلف: «**مجالاً مفتوحاً لكثير من التطورات حسب مقتضيات المصلحة في بعض النقاط**»(٣٣)؛ إذ بمقدور هذه الصلاحيات أن تنشئ إجابات إسلامية للقضايا المستحدثة.

البعد العقائدي والمنحى الاجتماعي

ما يزال في هذه المحاضرات التفسيرية كثير ممّا يلفت الانتباه على صعيد العناصر المنهجية في خطة المفسّر أو معالم التطبيق غير ما أشرنا إليه في الفقرات السالفة.

فمن بين عناصره المنهجية استخدامه الممتاز للرواية؛ إذ يأتي النص الروائي مسترسلاً وهو يعكس المعنى الذي يفيده المفسّر من الآية.

وبشأن محتوى التفسير، فإنَّ مفسّرنا يُسجِّل ـ كأغلب المفسِّرين ـ أن هدف القرآن هداية الإنسانية «**هناك غاية لإنزال القرآن الكريم هي هداية الناس وإرشادهم**»(٣٤)، بيد أن ذلك لا يمنعه من الذهاب إلى أن لكل سورة من سور القرآن هدفاً تنهض به في إطار تحقيق تلك الغاية الكلية للقرآن، وإلا لما كان من معنى لتقطيع القرآن إلى سور، وأن تكون آياتها هي الآيات الداخلة في نظمها فعلاً دون غيرها من الآيات. ويستظهر مفسّرنا من هذا التقطيع: «**أن ذلك لأجل أن لكل سورة غرضاً خاصاً، فالآيات التي لها دخل في غرض السورة تكون من آياتها، وحينما يُستوفى الغرض الخاص تنتهي السورة**»(٣٥).

كتقرير عام للفكرة يقول في مكان آخر: «**هناك غاية تترتّب على كل سورة، وهي الداعية لإنزالها**»(٣٦).

على هذا الأساس ذكر مطلع سورة «الفاتحة» و«البقرة» الغاية من نزولهما، وانتهى في ضوء ذلك إلى تسجيل هدفين يوحّد بينهما جامع واحد لسورة البقرة(٣٧).

عن الأهداف التي تتوخاها هذه المحاولة التفسيرية في ظلال الغاية العامة للقرآن نفسه، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات مقاصدية بارزة في التفسير، هي:

الأوّل: البعد العقائدي.

الثاني: البعد الاجتماعي ـ الاستنهاضي.

الثالث: البعد الأخلاقي التربوي البنائي.

فبشأن المقصد الأول تكثر في التفسير ـ على وجازته ـ البحوث العقيدية التي تمسّ مسائل أساسية في أصل عقيدة الإنسان المسلم أو فرعية، مثلما فعل في بحث تحريف القرآن[٣٨]، مفهوم الشرك ومناقشة ابن تيمية[٣٩]، الفعل الإنساني بين الجبر والتفويض[٤٠]، الشفاعة[٤١]، السجود على التربة الحسينية[٤٢]، بحث مهم في الهداية أنواعها والمراد من الهداية الخاصة[٤٣]، البحث التفصيلي الواسع الذي ساقه عن قضية الإمام المهدي (عليه السلام) بمناسبة حديثه عن الإيمان بالغيب كصفة تحدّث عنها القرآن للمتّقين مطلع سورة البقرة[٤٤].

من طبائع البحوث العقيدية، أنها تملي على المفسِّر الولوج في مناقشات مع الآخرين. وهذه خصلة واضحة نلمسها، وهي تمتدّ على مساحة واسعة من هذه المحاضرات التفسيرية كلما جاءت المناسبة لمعالجة مسألة عقائدية.

أما عن البعدين الاجتماعي والتربوي، فهما يعودان إلى شخصية السيد المفسِّر وتطلّعاته التغييرية؛ إذ تملي مثل هذه التطلّعات على شخصية علمائية إسلامية كالسيد إسماعيل الصدر، أن لا يَقصُر تعامله مع القرآن على الجوانب العلمية والنظرية، بل يأخذ من كتاب الله منطلقاً للتغيير، وإعادة بناء الشخصية الاجتماعية على ضوء كتاب الله، ولو أراد الهدف الأوّل دون الثاني، لكفاه أن يجلس في بيته ومكتبته ويؤلّف في التفسير بدلاً من أن يتحدّث إلى الجمهور من منبر الصلاة.

هذا ما نلمسه بعمق في جميع فجاج هذه المحاضرات القرآنية. والآلية التي استخدمها السيد المفسِّر على هذا الصعيد تتمثّل بتعقيب الآية، أو الآيات التي يتناولها بفقرة يستعرض بها «الدروس العملية» التي يستفيدها الإنسان المسلم والمجتمع المسلم في سلوكهما العملي، من خلال نقاط واضحة ومتتالية، أشبه ما تكون ببرنامج تنفيذي للسلوك العملي على ضوء القرآن[٤٥].

أما اللغة المستخدمة، فهي عتابية تحريضية، بيد أنها مشبوبة بعاطفة محببة يلفّها دفء وحرارة: «**وعجيب ممّن هو من أمّة محمّد ومحبيه، ومن شيعة علي والحسين ومحبيهما، وهو يترك صلاته، وقد قال النبي صلّى الله عليه وآله في الصلاة (قرّة عيني الصلاة) وقد صلّى أمير المؤمنين بين الصفين...؛ وقد صلّى الحسين يوم عاشوراء الصلاة المعروفة**»(٤٦).

كذلك قوله: «**وكيف يُستغرب الحكم بأفضلية السجود على التربة الحسينية مع شرفها وعظم قدرها؟ وكيف لا تكون كذلك، وقد أخذت من كربلاء تلك البلدة المقدّسة التي تخضّبت بدم سيد شباب أهل الجنة أبي عبدالله الحسين (عليه السلام)؟ وأقسم بالحسين ودمائه الطاهرة ومواقفه المشرِّفة لولا ما قدّمه (عليه السلام) من الضحايا الثمينة والقرابين المقدّسة؛ لإحياء دين جدّه (صلّى الله عليه وآله)، حتى ضحّى بنفسه الطاهرة، وقدّم أهل بيته للسبي والأسر، لما بقي للدين الإسلامي اسم ولا رسم**»(٤٧).

الهوامش

(١) **تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير**، للإمام العلاّمة عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (١٣٠٨ـ ١٣٥٩هـ)، جمع وترتيب د. توفيق محمد شاهين ومحمد الصالح رمضان، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ٤٢٩ صفحة من القطع الكبير.

(٢) البيان في تفسير القرآن، السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط ٥، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ٥٦٧ صفحة من القطع الكبير، من عيوب هذه الطبعة ـ على أناقتها وسلامتها من الأخطاء المطبعيّة وغيرها ـ خلوّها من الفهارس حتّى فهرس المحتويات!

(٣) أبدى مرتضى مطهري هذه الملاحظة عند حديثه عن الهجران الذي يعاني منه القرآن أوساط الشباب، معزياً أساس المشكلة إلى ثقافة الخاصة، ولاسيّما داخل الحوزات العلميّة، وما تذهب إليه هذه الثقافة من إعلاء لقيمة الفقه والأُصول وما يناله المتضلّع بهما من حظوة يفتقر إليها مَنْ يُنفق عمره في علوم القرآن وتفسيره.

ثمّ يضرب مثالاً عملياً على هذه الثقافة من واقع السيّد الخوئي الذي قطع رحلته مع التفسير وترك «البيان» مجلّداً يتيماً، إذعاناً منه لاستحقاقات هذه الثقافة التي لا ترى أنّ من شأن «العالم» أو «المرجع» أن يكون مفسّراً لكتاب الله!

ويذكر مطهّري أنّه حين قيل للسيّد الخوئي إنّ السيّد محمد حسين الطباطبائي ما يزال يواصل مساره التفسيري في قم عبر التدريس وتدوين تفسير الميزان، أجاب: إنّ السيّد الطباطبائي قد ضحّى! وبدوره عقّب مطهري، بقوله: أجل، لقد ضحّى السيّد الطباطبائي بشخصيته الاجتماعيّة.

تنظر القضيّة كاملة في: ده كفتار [عشرة أحاديث]، مرتضى مطهري، ط ١٢، مؤسسة صدرا، طهران، ١٩٩٦، ص ٢٢٠ فما بعد (بالفارسيّة). ولا يخفى أن الأجواء شهدت بعض التحوّل نحو الأحسن بالقياس إلى ما كان يتحدّث عنه مطهري قبل أربعة عقود.

(٤) **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، الشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢ـ ١٣٥٢هـ)، تحقيق مؤسسة البعثة، قم، ١٤٢٠هـ.

(٥) ينظر النص وتفاصيل أخرى في: «**آلاء الرحمن للعلاّمة البلاغي: لمحات سريعة في مشاريع تفسيرية لم تكتمل**»، خالد توفيق، صحيفة كيهان العربي، العدد ٢٧٤٨، ٧ رمضان ١٤١٣.

(٦) تنظر الدراسة معربة في: مجلة دراسات وبحوث، العدد السابع، ص ١٣١.

(٧) **برتوي از قرآن**، ط٣، شركة «انتشار» المساهمة، طهران (بدون تاريخ)، لقد صدر من هذا التفسير الذي وقّع السيّد الطالقاني مقدّمة جزئه الأوّل بتأريخ ربيع الأوّل ١٣٨٣هـ. صدر منه أربعة أجزاء كبيرة، بيد أنّ التراث القرآني للطالقاني ربّما يصل بمجموعة إلى ستّة مجلّدات، خاصّة إذا ضُمّت إليه محاضراته القرآنيّة بعد انتصار الثورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩م.

تكمن أهميّة الطالقاني في سيرته الفذّة وحياته الثائرة، التي انعكست على فكره بما في ذلك رؤاه التفسيريّة، وعلى رغم كثرة ما كُتب عن حياته وفكره وتفسيره من متفرّقات إلا أن الحاجّة لا تزال ماسّة إلى أعمال متكاملة تدرس كلّ ما يتّصل به في مكان واحد، وقد عرفت أنّ محاولة من هذا القبيل هي في الطريق؛ حيث يشتغل عليها باحث إيراني.

كما أن في خطّتي لسلسلة «من أعلام المفسّرين» أنّ أُخصّص له كتاباً مستقلاً. وفي تقديري أنّ العالَم العربي لو عرف طالقاني لانفتح عليه نظراً لجاذبيّة سيرته، وخصوبة أفكاره وحركيّتها، ناهيك عن أنّ بعض المتابعين للشأن الثقافي في إيران، يقارب الأثر التفسيري للطالقاني مع «ظلال القرآن» لسيّد قطب،

ونقاط الاشتراك وإن كانت لا تعدم بين الاثنين من خلال وحدة المنطلق الحركي وانعكاس همومه في التفسير، بل حتّى اشتراكهما في تأليف شطر من تفسيرهما في المعتقل، إلاّ أنه يبدو لي أن تجربة قطب أكثر ثراءً ولا يزال بمقدورها أن تعطي الكثير على هذا الصعيد.

(٨) **تفسير نوين**، محمد تقي شريعتي، طبعة مؤسسة نشر الثقافة الإسلاميّة، طهران، ١٩٩٥. له دور ملموس في بثّ ثقافة الفكر الإسلامي في ايران لاسيّما قبل ثورة شباط ١٩٧٩. ارتبط مع مرتضى مطهري بنشاط فكري ثقافي مشترك خاصّة في إقليم خراسان الذي ينتميان إليه، وقد أشاد به مطهري واصفاً إيّاه بأنّه معقل الدفاع عن الإسلام، مشيداً خاصّة بدوره بين الشباب، وما تركه نشاطه الديني وكتاباته في الفكر الإسلامي من تأثير في أوساطهم.

لا أظنّ أنّ العالم العربي يعرف شيئاً عنه اللّهُمّ إلا الاشارة اليتيمة التي سجّلها المرحوم محمد جواد مغنية عنه في كتابه «من هنا وهناك»، ممتدحاً دوره في التبليغ وكتابة الفكر الإسلامي بأساليب مبتكرة وميسّرة.

(٩) **تفسير القرآن الكريم**، السيّد مصطفى الخميني، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ١٩٨٣. يقع التفسير بمجلّداته الأربعة في أكثر من (١٨٠٠) صفحة من القطع الكبير، وهو محاولة تستحق الدراسة والنقد في منهجها ومحتواها.

(١٠) لم أطّلع في السابق للسيّد بهشتي، إلا على منهج للتعامل مع القرآن يتألّف من عشر نقاط ـ مفاتيح، قمت بترجمته وإصداره، تحت عنوان: وعي القرآن: مدارسة مع الشهيد بهشتي، جواد علي كسّار، مؤسسة الثقلين الثقافيّة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

لكن اتّضح لي فيما بعد أن لبهشتي تراثاً قرآنيّاً ربّما يمتدّ إلى عشرة مجلّدات ضخام، حيث دأب على إلقاء دروس منتظمة في التفسير على مدار ثلاث سنوات، وقد صدر بالفعل بعض أجزاء هذا المشروع؛ حيث اطلعت مباشرة على جزأين في إطار مشروع الآثار الكاملة لبهشتي التي مازالت أجزاؤه تتابع.

(١١) بالإضافة إلى كتاباته المنهجيّة في التعاطي مع القرآن التي صدر بعضها مترجماً للعربيّة تحت عنوان «معرفة القرآن»، فإنّ للشيخ مرتضى مطهري تُراثاً تفسيرياً مهمّاً يمتدّ على عدّة أجزاء؛ حيث بادرت المؤسّسة المختصّة بنشر آثاره الكاملة إلى إصدار عدد من الأجزاء التي توفّر فيها مطهري على تفسير سورة البقرة وآل عمران، فيما البقيّة قيد الإعداد والنشر.

(١٢) يُعدّ السيّد هبة الدين الحسيني الشهرستاني أحد رواد الإصلاح والنهضة في العراق، خلال العقود الأخيرة. وفي عقيدتي لا يمكن لرائد من رادة الإصلاح أن يمارس دوره، من دون أن يترك أثراً قرآنيّاً واضحاً، وهذا ما حصل بالنسبة للسيّد هبة الدين.

فعلاوة على كتبه المتعدّدة في علوم القرآن، فإن له في التفسير عدّة محاولات منها «**التفسير المحيط**» و«**تفسير سورة الواقعة**» وكرّاسة في تفسير آية الكرسي.

(١٣) **منّة المنّان في الدفاع عن القرآن**، وقد صدر منه مجلّد واحد ضخم في حياة المؤلّف، في حين لا يُعرف مصير بقيّة الأجزاء بعد استشهاده عام١٩٩٩م وذلك أسوة ببقيّة مؤلّفاته الضائعة!

وليس هذا الكتاب تفسيراً بالمعنى المألوف، بل هو محاولة للاجابة على ما يُثار من أسئلة في ذهن الناس حول كتاب الله، ومن ثمّ فهو أصداء للحركة الإحيائيّة التي مارسها الصدر، وإن كان مُلئ بالنقاط العلميّة والنقاشات الجريئة.

(١٤) **محاضرات في تفسير القرآن الكريم**، تأليف آية الله السيد إسماعيل الصدر، تحقيق الشيخ سامي الخفاجي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ٣٧٩ صفحة من القطع الكبير.

(١٥) **محاضرات في تفسير القرآن الكريم**، ص١٦. وسنختصر الإشارة إلى المصدر بكلمة «محاضرات» وحسب.

(١٦) **محاضرات**، ص١٥ـ١٦.
(١٧) **محاضرات**، ص١٧ـ١٨.
(١٨) **محاضرات**، ص ٣١.
(١٩) **محاضرات**، ص٤٩. وقريب منه ما في: **الميزان**، ج ١، ص٩.
(٢٠) **محاضرات**، ص٤٠.
(٢١) **محاضرات**، ص ٤٠.
(٢٢) **محاضرات**، ص ٤٢.
(٢٣) **محاضرات**، ص ٤٦. وقريب منه ما في: الميزان، ج ١، ص٩، ١١ ومواضع أخرى.
(٢٤) **محاضرات**، ص ٤٦.
(٢٥) **محاضرات**، ص ٤٦.
(٢٦) **محاضرات**، ص ٤٨.
(٢٧) **محاضرات**، ص ٤٧.
(٢٨) **بحار الأنوار**، ج٣٥، ص ٤٠٣.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.
(٣٠) **محاضرات**، ص ٢٨ فما بعد.
(٣١) **محاضرات**، ص ٣٩.
(٣٢) **محاضرات**، ص ٣٠.
(٣٣) **محاضرات**، ص ٣٠.
(٣٤) **محاضرات**، ص ١٩٩.
(٣٥) **محاضرات**، ص ٦٢.
(٣٦) **محاضرات**، ص ١٩٩ـ٢٠٠.
(٣٧) **محاضرات**، ص ٦٢، ٢٠٠.
(٣٨) **محاضرات**، ص ٣٠ فما بعد.
(٣٩) **محاضرات**، ص ١٣٩.
(٤٠) **محاضرات**، ص ١٤١.
(٤١) **محاضرات**، ص ١٤٣.
(٤٢) **محاضرات**، ص ١٤٦.
(٤٣) **محاضرات**، ص ١٧٧.
(٤٤) **محاضرات**، ص ٢٤٤ـ٣١٠.
(٤٥) **محاضرات**، ص ١٥٠، ١٨٧، ١٠٦، ١١٧، ٢٠٩، ٣٠٦، ٢٩٤ وغيرها.
(٤٦) **محاضرات**، ص ١١٥ـ١١٦.
(٤٧) **محاضرات**، ص١٤٧.